

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة المحترم

عناوين التقرير الإعلامي

الاثنين ٢٠٢١/٣/١

مكان النشر	أخبار الجامعة
الوطن	محاولات لتمرير اختصاصات «هجنة» لعضوية هيئة التدريس... وقانونيون لـ«الوطن»: مخالفة واضحة لنص الإعلان ... عضو في مجلس التعليم العالي لـ«الوطن»: تشكيل لجنة «خماسية» لمطابقة الاختصاصات
سانا	إصدار نتائج امتحاني طب الأسنان والتمريض الموحد
سانا	تمديد التسجيل لامتحان الهندسة المعلوماتية الموحد لغاية ٣ آذار القادم
هاشتاغ سيريا	المزاج الأكاديمي

دائرة الإعلام	المصدر	الوطن
	التاريخ	٢٠٢١/٣/١

محاولات لتمرير اختصاصات «هجينة» لعضوية هيئة التدريس... وقانونيون لـ«الوطن»: مخالفة واضحة لنص الإعلان  
... عضو في مجلس التعليم العالي لـ«الوطن»: تشكيل لجنة «خماسية» لمطابقة الاختصاصات

ضجة كبيرة أثيرت حول قضية تعاطي بعض الجامعات مع الإعلان الخاص بتعيين أعضاء هيئة التدريس، لتؤكد شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» أن بعض اللجان التي تقوم بعملية مطابقة التخصصات اعتمدت التأويل والتفسير عوضاً عن المطابقة الحرفية للإعلان الوزاري الذي يعتبر بمنزلة مرجعية قانونية خالصة يجب أن يلتزم بها الجميع على الرغم من تصريحات الوزير المتكررة بضرورة المطابقة الحرفية بعيداً عن الاجتهادات.

الدكتور أحمد أكد أن هناك طلبات تم قبولها تحمل اسم تخصص على الشهادة مختلف تماماً عن اسم التخصص المطلوب في الإعلان، مضيفاً إن بعض هذه الاختصاصات الواردة في الإعلان هو عبارة عن أطروحات يتم تأويلها على أنها التخصص المطلوب وذلك لتمرير البعض بطرق ملتوية ومخالفة للقانون!؟

أما الدكتور عمار (في القانون) فأكد أن هناك حالة عجيبة يعمل البعض على تمريرها وهي قضية أن بعض الأقسام والكليات تمنح اختصاصات متشابهة من حيث التسمية فقط (ولا تتشابه إطلاقاً من حيث المحاور البحثية) أي يكون المتقدم حاصلاً على الإجازة من أحد الأقسام ومن ثم انتقل إلى قسم آخر (غير وارد في الإعلان) وحصل على الماجستير والدكتوراه، بمعنى أن يكون المتقدم محققاً لشرط الإجازة فقط ومخالفاً في الشهادات الأهم وهي (الدكتوراه والماجستير) والتي منحت من قسم مختلف وغير وارد في الإعلان.

متسائلاً: بأي منطق تقبل شهادات دكتوراه من أقسام مخالفة تحت حجة أن التخصص له نفس التسمية؟

علماً أن هناك اختصاصات متشابهة بالاسم بين كليات الآداب والهندسة وبين الآداب والفنون وبين المعلوماتية والهمك وكذلك هناك اختصاصات متشابهة بين أقسام الكلية الواحدة مثل قسم الاقتصاد وقسم الإدارة (اختصاص علاقات دولية) وكذلك يمنح هذا الاختصاص في كلية العلوم السياسة وكلية الحقوق؟

والسؤال: هل يعقل (مثلاً) أن يعين شخص يحمل إجازة في الاقتصاد عضو لهيئة التدريس في قسم الإدارة وهو لم يدرس مقررًا واحدًا في الإدارة؟ ولدينا أطروحات دكتوراه في التعلم العميق Deep learning في قسم الميكاترونك وأطروحات أخرى في Deep learning في المعلوماتية وهذان شيئان مختلفان في الجذر متطابقان في الاسم هذا الكلام مخالف للعلم وللمنطق وللقانون أيضاً؟

أما طارق (دكتور في القانون) أكد أن لكل قسم مقرراته الخاصة بالإجازة وكذلك له محاوره البحثية الخاصة في الدراسات العليا وفق لوائح تم إقرارها في مجلس التعليم العالي، ومن المستحيل أن تتطابق المحاور البحثية بين قسمين مختلفين بالتسمية والتوجه وبالتالي كل شهادة دراسات عليا صادرة عن قسم غير وارد في الإعلان هي مخالفة قانوناً وغير محققة لمحتوى التخصص العلمي الدقيق والذي يجب أن يكون من نفس الجذر العلمي (القسم) المطلوب.

وأضاف إن أي محاولة لقبول شهادات الماجستير والدكتوراه من أقسام غير واردة في الإعلان تعني أن هذه الأقسام تمت إضافتها، وبالتالي حدث تعديل على الإعلان وبالتالي القضية تفتح باب الاعتراض أمام بقية الخريجين الذين لم يتقدموا أصلاً على اعتبار أن أقسامهم مرفوضة لأنها غير واردة في الإعلان وكذلك قبول أي شهادة دراسات عليا من خارج أقسام الإعلان

يتطلب الحصول على تعادل من وزارة التعليم العالي يفيد بأن شهادة هذا القسم تعادل شهادة القسم المطلوب ولكن هذه العملية لا تتم إلا للشهادات الخارجية فقط.

الدكتور عمر أكد أن مثل هذه الحالات تنتج تخصصات هجينة لا تحقق الاختصاص العلمي الحقيقي المعمول به وفق النظام العالمي، والذي يعطى فيه كل اختصاص كوداً رقمياً يدل عليه (٠٠٠٦٥٤) رمز اختصاص جيو تكنيك صادر عن قسم هندسة البناء) وكل اختصاص صادر عن أي معهد أو قسم له رقم لا يتكرر إطلاقاً وعند طلب الحاجة لهذا القسم يطلب الكود فقط.

عضو في مجلس التعليم العالي أكد لـ«الوطن» أن وزير التعليم طلب من الجامعات تشكيل لجنة خماسية من نائب رئيس الجامعة وأمين الجامعة وعميد الكلية ورئيس القسم المختص والقانونية، مبيناً وجود تشديد كبير على قضية مطابقة التخصصات وفق الإعلان من الوزارة واللجنة الوزارية المكلفة بتدقيق الأضابير.

وأشار إلى أن اللجنة ستقوم بتدقيق الطلبات المرسلة من الجامعات، وأيضاً تدقق قبل قبولها وإعادة إرسالها إلى الجامعات حيث تتحمل لجان الجامعات كامل المسؤولية عن قبول أي مخالفة أو أي طلب من خارج الإعلان. وأضاف إن هذه النتائج أولية للطلبات فقط حيث تستغرق عملية القبول النهائية ثلاثة أشهر على أقل تقدير.

دائرة الإعلام	المصدر	سانا
	التاريخ	٢٠٢١/٣/١

## إصدار نتائج امتحاني طب الأسنان والتمريض الموحدين

دمشق-سانا

أصدر مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليوم نتائج امتحاني طب الأسنان والتمريض الموحدين "دورة شباط ٢٠٢١".

وأشار المركز في إعلان له تلقت سانا نسخة منه إلى أنه يمكن الاطلاع على النتائج من خلال موقعه الإلكتروني أو صفحته الرسمية على الفيسبوك.

وكان أكثر من ٩٠٠ طالب وطالبة تقدموا لامتحاني طب الأسنان والتمريض الموحدين في العشرين من الشهر الجاري.

ويعد الامتحان الموحد شرطاً لطلاب الجامعات الحكومية والخاصة وخريجي الجامعات غير السورية للحصول على شهادة التخرج وللراغبين بالتقدم إلى مفاضلة الدراسات العليا في كليات طب الأسنان والتمريض.

\*\*\*\*\*

## تمديد التسجيل لامتحان الهندسة المعلوماتية الموحد لغاية ٣ آذار القادم

دمشق-سانا

مدد مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فترة التسجيل لامتحان الهندسة المعلوماتية الموحد (دورة آذار ٢٠٢١) لغاية يوم الأربعاء الموافق الـ ٣ من آذار القادم.

وكان المركز حدد موعد إجراء الامتحان يوم السبت الموافق الـ ١٣ من آذار القادم لطلاب السنة الخامسة في كليات الهندسة المعلوماتية (برمجيات وشبكات وذكاء صناعي) في الجامعات السورية الحكومية والخاصة قيد التخرج والراغبين بالتقدم للدراسات العليا.

ويمكن للطلاب التسجيل لامتحان إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز ودفع الرسوم الخاصة بالامتحان للطلاب من داخل سورية ٤٥٠٠ ليرة لطلاب الجامعات الحكومية و ٧٥٠٠ ليرة لطلاب الجامعات الخاصة في المصرف التجاري السوري و ١٥٠ دولاراً للطلاب المتقدمين عبر مراكز نفاذ الجامعة الافتراضية خارج سورية على الحساب الخاص بالجامعة

المصدر	هاشتاغ سيريا	دائرة الإعلام
التاريخ	٢٠٢١/٣/١	

## المزاج الأكاديمي

الباحثة الأكاديمية رشا سيروب

في الوقت الذي تتعرض فيه سورية لتحديات جسام، تواجه الجامعات تحدياً حقيقياً في مناقشة قضايا مثيرة للجدل، مثل "التطبيع" أو "هوية الاقتصاد السوري" أو "حقوق المرأة" وغيرها من الموضوعات.

الأساتذة، مثل معظم المواطنين، لديهم آراءهم الخاصة حول الموضوعات والقضايا الإشكالية، ويتساءل البعض عما إذا كان ينبغي للجامعات أن تطرح موضوعات إشكالية في الصفوف الدراسية؟!

الجامعات، كمؤسسات علمية، من واجبها أن تتحمل مسؤولية النقاش والحوار في جميع القضايا دون استثناء؛ لكن بشرط عدم استخدام القاعة الدراسية كمنصة إيديولوجية لنشر القناعة الخاصة بالمدرّس، أو اتخاذ موقف متحيز مسبق من قضية ما دون نقاشها على أساس علمي وموضوعي.

فالفصل الدراسي ليس "مركز ثقافي" أو "مؤتمر" لطرح الرأي الخاص وإقناع الآخرين به؛ الفصل الدراسي هو ملاذ لاستكشاف الأفكار وتعليم التفكير النقدي القائم على النقاش المفتوح.

وهذا يستدعي تعزيز ما يمكن أن نطلق عليه "المزاج الأكاديمي" المستند على القدرة في التعامل مع الأفكار المعقدة والقضايا الإشكالية، والانخراط في أشكال مختلفة من التعليم القائم على "الموضوعية والعقلانية" وليس غرس أيديولوجية معينة.

تماماً كما الأطباء الذين يجب أن يتصرفوا بشكل أخلاقي في معالجة مرضاهم، وكما القضاة الذين يجب أن يمنحوا كلا المتقاضين فرصة عادلة في الدفاع عن أنفسهم في قاعة المحكمة، كذلك أعضاء الهيئة التدريسية تحكمهم معايير صارمة وخاضعة لاختبار الجودة الفكرية، وهذا يتطلب تنحية المعتقدات الموجودة مسبقاً جانباً، وبذات الوقت الاحتفاظ بزوايا متعددة لرؤية الأشياء.

يجب أن يتعامل الأساتذة مع التدريس بتوجه أكاديمي قائم على تعزيز الرأي المبني على العلم وليس الرأي الخاص، هذا هو المبدأ الأساسي للمزاج الأكاديمي؛ لذا فإن تنمية هذا المزاج هو من بين أعلى أهداف أي جامعة.

تمر سورية بنقطة انعطاف خطيرة، تحتاج فيها القضايا المؤلمة والحساسة إلى اهتمام واضح من قبل الجميع، خاصة من قبل الجامعات، وكثير من قد ينكرون أن الانخراط في نقاش هذه الموضوعات هو من واجب الجامعات، لكن هذه الموضوعات الحساسة يتم نقاشها وطرحها بغزارة من قبل قوى خارج أبواب الجامعة، ومن قبل مجموعات المصالح الخاصة ووسائل الإعلام والأصوات المتشددة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. لذا فإن الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها جعل سورية "في مأمن" من الأفكار التي لا نحبها هو هزيمتها في نقاش مفتوح داخل أسوار الجامعة، والمزاج الأكاديمي هو ما يجب أن يوجه بحثنا ورسالتنا التعليمية.